

في كيفية التّحرر من الحكم العسكري

العدد 441 الجمعة 10 ذو القعدة 1435هـ الموافق لـ 5 سبتمبر 2014 السنة الثالثة

الذمير

بوميه - جامعة

التصريحات المتخذة عن "مشروعهم ومشروعنا" والحدالة والتقدم مقابل التخلف والجهل والتي تصاعدت بالتزامن مع بداية ارتفاع حرارة الأجواء الانتخابية في البلاد. أعادتنا إلى الوراء وإلى مرزقات الاستقطاب ومحاولات تقسيم المجتمع على أسس ايديولوجية ما أنزل الله بها من سلطان -

صفحة 2

حملات انتخابية لتقسيم المجتمع

مغالطات الخطاب المتستر بالحدائثة

بسبب تغريدات على موقع التواصل الاجتماعي
أستاذ تعليم ثانوي يحال على مجلس التأديب

حركة وفاء تعلن عن قائماتها
وتغير شعارها الانتخابي

راديو "حرية أف أم" ينقل بثه
المباشر إلى مقر الهايكا

مشروع قانون مكافحة الإرهاب:
إسراف تشريعي في تعداد الأفعال
الإرهابية وتداخل مع فصول قديمة

النش عن "الكنوز" ..
طريق للثروة أم درب للموت؟

بمقام الكاتب التركي هارون يحيى
في كيفية التحرر من الحكم العسكري

خاص لـ "الذمير":

بطلب من عباس الغنوشي يتوسط بين "فتح" و"حماس"

خاص لـ "الضمير":

في كيفية التحرر من الحكم العسكري

بقلم الكاتب التركي هارون يحيى



التركي من تغيير نفسه وفقد الثقة في الحكم العسكري. في الوقت الذي أصدر فيه العالم العربي قراراً ملتبساً بالفتن والحروب الأهلية والتمرد والتدخلات العسكرية والديكتاتوريات، كشفت لنا التجربة التركية للديمقراطية الإسلامية شيئاً مهماً: لماذا خوض المعركة من أجل السلطة، يجب أن نخوض معركة أخرى، وهي المعركة من أجل الاعتدال، وتقدير الشروع وتطوير الاحترام العميق والثابت للإتساق، ويمكن للعرب أيضاً الشروع على نمو النهج وتقليص مراكز العسكريين وموقعهم في السلطة وجعلها تابعة للسلطات المدنية المنتخبة، إنها مسؤولية من سيتبعون بهذه المنهج، وفي أثناء ذلك يتعين التحلي بالصبر والقيام بالترقية الاجتماعية المسبقة الأزمات من أجل تحقيق ذلك.

يعارض بشدة التدخلات العسكرية، التعليم هو المفتاح من الواضح أنّ الخطوات الأكثر أهمية هي التعليم، فعلى عكس الاعتقاد الشائع، فإنّ القضايا المرفوعة ضد المسؤولين العسكريين في تركيا مثل قضية "المطرفة" وقضية "28 فبراير" وسجن بعض أفراد الجيش الذين تورطوا في التخطيط لشحن انقلابات، كل هذه الخطوات ليست هي السبب وراء إنهاء الحكم العسكري في تركيا، في النهاية، لا يمكنك سجن الفكر، فإذا كان الاعتقاد الذي يدعم "الوصاية" من قبل الجيش "ما زال سائداً في المجتمع فإن هذه الأفكار سوف تقود إلى إسقاط أية حكومة بغض النظر عن عدد الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات. ولكن، ومن خلال التعليم المتناهي للوصاية يمكن المجتمع المدني

وأحياناً يمتلك حتى اليك نفسه، يجب التخفيض من مكانة الجيش لكي يصبح فرعاً من الخدمة الحكومية التابعة للشعب، وينبغي أن يكون له ميزانية معروفة وشفافة تماماً مثل ما نراه في دول الأوربية، أما بخلاف ذلك، فمثلما هو الشأن بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية في مصر بقيادة السيسي، يستطيع الجيش بكل بساطة العبث بالاقتصاد وإسقاط زعيم منتخب من خلال حشد الغوغاء والناس الغاضبين في الشوارع.

في تركيا تم تطبيق برنامج اقتصادي قائم على الخصخصة، وقد ساعد ذلك على تعزيز فكرة تحكم الفرد في اقتصاد السوق الحر؛ وكان ذلك مفيداً جداً في المقابل، من حيث تطوير المجتمع المدني، الذي أصبح

تحت كذلك مرحلة من الانقلابات والتدخلات العسكرية المتكررة في عمل السلطة المدنية. ولدينا تاريخ من الصراعات فقد فيه عدد كبير من الشباب الناشطين بسبب الممارسات العسكرية القمعية. ثم جاء ذلك اليوم في الحياة الوطنية التركية التي تمكن فيه الشعب من إزاحة أولئك الذين تصبوا بأنفسهم مدافعين عن مبادئ الجمهورية وزعموا أنهم أوصياء على الشعب ليصبحوا خاضعين لحكومة مدنية منتخبة.

بالتأكيد تركيا لم تحقق ما حققته في وقت قصير، وهي كذلك لم تصل إلى النموذج المثالي لجمهورية ديمقراطية حقيقية، فتحت لنا زناً معدودين من الفساد، ومع ذلك، كانت هناك خطوات مهمة قطعناها تركيا على هذا الطريق، وهي مهمة جداً سواء بالنسبة إليها أو بالنسبة إلى جيرانها العرب.

بعد مخاض استمر لمدة قرن، نجد أن السياسة الخارجية التركية التي كانت متمركزة حول الغرب ومرتبطة به على نحو كبير، تحولت اليوم وسمحت للأتراك بإقامة علاقات جديدة وأكثر عمقا مع دول المشرق العربي. هذه الحركة تشبه عودة صديق انقطع صداقته منذ فترة طويلة، فتركيا تستقبل جيرانها العرب ليس فقط من خلال خبرة مهمة جداً في مجال تطبيق الديمقراطية، ولكن الأهم من ذلك في كيفية إنهاء الحكم العسكري.

كانت علاقة تركيا مع جيرانها العرب في أواخر فترة الحرب العالمية الثانية، محدودة جداً، ولم يكن الأتراك مهتمين كثيراً بمسألة التماسك والتشارك مع المشرق العربي، وبالتالي نأوا بأنفسهم عن ذلك الجزء من العالم، وأبغمت سياسة خارجية قصرت وجهتها على الغرب فقط. في غضون ذلك، كانت المناطق العربية تتعج بالاضطرابات والثورات، وسادت الظروف الأهلية والانقسامات العسكرية، كما كانت تتشظى تحت وطأة ظلم حزب البعث والديكتاتوريات الأخرى، ومن الناحية الأخرى، حافظت تركيا بفضل حلفائها الغربيين، على حياة ديمقراطية مستقرة إلى حد ما، وانتشلت ثقافة ذات مصداقية أخلاقية وكسبت صوت العالم الغربي باعتبارها حليفاً للأنوار. وبعد ما يقارب القرن من القمعية والانقسام، عادت تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، لتبدأ في انتعاج سياسة خارجية مبنية على علاقات جديدة مع العالم العربي.

التطلع إلى العسكريين باعتبارهم "أوصياء"

بعد فترة طويلة من وجوده في الحكم، أصبح الجيش جزءاً مثيراً للإعجاب في المجتمع العربي، وليس قوة غريبة، فمعظم العلاقات لديها واحد على الأقل من أقرانها يجعل بالجيش، وأفراد الجيش لديهم راتب محترم من شأنها أن تجعل العديد من المسؤولين الحكوميين يصدونهم على ذلك، لذلك يُنظر إلى العسكريين، من قبل غالبية المجتمعات العربية، على أنهم في قمة الهرم الاجتماعي، هذه المجتمعات التي تفتح الباب أمام الاستبعاد الطوعي من قبل الجيش.

في أغلب بلدان الربيع العربي، الجيش هو من يتحكم في الاقتصاد كذلك، وهو يملك المنازل والشركات، ويملك حسابات مالية في البنوك،

لم تصل تركيا ولا في يوم البلدان الديمقراطية التي تراها اليوم إلى هذه المرحلة بين عشية وضحاها؛ فمن الأتراك أيضاً كان لديهم مد وجزر وأخذ ورد في مجال الديمقراطية، وخضنا

حركة "تحرير الزنوج" بموريتانيا تطالب بمنح المناطق الجنوبية حكماً ذاتياً

مجموعتين: عرب وزنوج، وتتنقسم المجموعة العربية إلى عرب بيض (البيضان) وعرب سمر (الخراطين)، فيما تضم المجموعة الزنوجية ثلاثة مكونات، وهي: البولار والسونيني والولف، وكان عشرات الزنوج من أمهات وأبناء ضحايا أحداث عنف عرقية وقعت في موريتانيا عام 1989 خرجوا في مسيرة راجلة، من مدينة بوجي، التي تبعد عن العاصمة 400 كلم، في 25 أبريل / نيسان الماضي، قبل أن يصلوا إلى نواكشوط، وحاولت قوات الأمن التناغم عن التدخل إلى المدينة، إلا أن المتظاهرين رفضوا ذلك، ففرقت قوات الأمن المسيرة بالقوة.

لتنشط الحركة بعد ذلك في فرنسا وبلجيكا والسنتغال. وقيل عام ونصف تقريباً، أعلنت الحركة، عن استئناف أنشطتها بموريتانيا، ويرتبط الحركة في ذلك الوقت موبتها للعمل داخل موريتانيا بأنه يأتي من أجل حماية الوحدة الوطنية والدفاع عن قضايا ضحايا قمع في عهد الرئيس الموريتاني الأسبق معاوية ولد سيدني أحمد الطابع، بحسب تصريحات للمناطق السابق باسمها مامو وإن، ويتنقسم المجتمع الموريتاني عرقياً إلى

كل مجموعة ضمن تنسجها الاجتماعي، وفق بيان الحركة، وتنظمت الحركة الخطورة أول مؤتمر لها بموريتانيا (بعد استئناف نشاطها) يومي 29 و30 أوت الماضي بمركز كيسيسا تيام صامبيا بعد رفض السلطات الموريتانية منحها الترخيص لتنظيم مؤتمرها. وكان النظام الموريتاني بدأ ملاحقة حركة "تحرير الزنوج الموريتانيين" عام 1986 بتهمة "التحضير لانقلاب عسكري"، ما أسفر عن قتل واعتقال وهروب معظم قياداتها،

هذه المناطق، واعتبرت الحركة أن الحكم الذاتي للمناطق الجنوبية أهم دعامة لتحقيق التعايش بين مختلف المكونات العرقية للمجتمع الموريتاني، كما سيحقق مناطق الجنوب الموريتاني تسير مواردها الطبيعية بعيداً عن "عين" السلطة المركزية، حسب البيان.

وقبل البيان إلى أن الحكم الذاتي هو ممارسة سياسية مقبولة في العديد من دول العالم التي تتكون من قوميات عرقية مختلفة، وذلك للحفاظ على خصوصية

الضمير الدولي طالبت حركة "تحرير الزنوج الموريتانيين" المعروفة بحركة "أقدام"، بمنح المناطق الجنوبية من البلاد، ذات الأغلبية الزنوجية (الأفريقية)، حكماً ذاتياً، وقالت الحركة التي تحولت قبل أيام إلى اسم "القوى التقدمية للتغيير" بعد مؤتمرها المنعقد نهاية الشهر الماضي، في بيان لها أمس الخميس، إن "منح الأقاليم الجنوبية من البلاد حكماً ذاتياً يحقق الاستقرار والتنمية لسكان

بقلم: الكاتب التركي هارون يحيى

بعد مخاض استمر لمدة قرن، نجد أن السياسة الخارجية التركية التي كانت متمركزة حول الغرب ومرتبطة به على نحو كبير، تحولت اليوم وسمحت للأتراك بإقامة علاقات جديدة وأكثر عمقا مع دول المشرق العربي. هذه الحركة تشبه عودة صديق انقطع صداقته منذ فترة طويلة، فتركيا تستقبل جيرانها العرب ليس فقط من خلال خبرة مهمة جداً في مجال تطبيق الديمقراطية، ولكن الأهم من ذلك في كيفية إنهاء الحكم العسكري.

كانت علاقة تركيا مع جيرانها العرب في أواخر فترة الحرب العالمية الثانية، محدودة جداً. ولم يكن الأتراك مهتمين كثيراً بمسألة التواصل والتشارك مع المشرق العربي، وبالتالي نأوا بأنفسهم عن ذلك الجزء من العالم، واتبعت سياسة خارجية قصرت وجهتها على الغرب فقط. في غضون ذلك، كانت المناطق العربية تعج بالاضطرابات والثورات، وسادت الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية، كما كانت تتشظى تحت وطأة ظلم حزب البعث والديكتاتوريات الأخرى. ومن الناحية الأخرى، حافظت تركيا بفضل حلفائها الغربيين،

على حياة ديمقراطية مستقرة إلى حدّ ما، وأنشأت ثقافة ذات مصداقية أخلاقية وكسبت صوت العالم الغربي باعتبارها حليفاً للناتو. وبعد ما يقارب القرن من القطيعة والانفصال، عادت تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، لتبدأ في انتهاج سياسة خارجية مبنية على علاقات جديدة مع العالم العربي.

لم تصل تركيا ولا أيّ من البلدان الديمقراطيّة التي نراها اليوم إلى هذه المرحلة بين عشية وضحاها؛ فنحن الأتراك أيضاً كان لدينا مد وجزر وأخذ وردّ في مجال الديمقراطية، وخضنا نحن كذلك مرحلة من الانقلابات والتدخلات العسكرية المتكررة في عمل السلطة المدنيّة. ولدينا تاريخ من الصراعات فقد فيه عدد كبير من الشباب الناشطين بسبب الممارسات العسكريّة القمعيّة. ثم جاء ذلك اليوم في الحياة الوطنيّة التركيّة الذي تمكن فيه الشعب من إزاحة أولئك الذين نصبوا أنفسهم مدافعين عن مبادئ الجمهوريّة وزعموا أنهم أوصياء على الشعب ليصبحوا خاضعين لحكومة مدنيّة منتخبة.

بالتأكيد تركيا لم تحقق ما حققتة في وقت قصير، وهي كذلك لم تصل إلى النموذج المثالي لجمهوريّة ديمقراطيّة حقيقيّة، فنحن ما زلنا بعيدين عن الكمال. ومع ذلك، كانت هناك خطوات مهمّة قطعتها تركيا على هذا الطريق، وهي مهمّة جدا سواء بالنسبة إليها أو بالنسبة إلى جيرانها العرب.

"التّطلع إلى العسكريين باعتبارهم "أوصياء

بعد فترة طويلة من وجوده في الحكم، أصبح الجيش جزءاً مثيراً للإعجاب في المجتمع العربي، وليس قوة غريبة. فمعظم العائلات لديها واحد على الأقل من أقاربها يعمل بالجيش، وأفراد الجيش لديهم رواتب محترمة من شأنها أن تجعل العديد من المسؤولين الحكوميّين يحسدونهم على ذلك، لذلك يُنظر إلى العسكريين، من قبل غالبية المجتمعات العربيّة، على أنّهم في قمة الهرم الاجتماعي، هذه المجتمعات التي تفتح الباب أمام الاستعباد الطوعي من قبل الجيش.

في أغلب بلدان الربيع العربي، الجيش هو من يتحكم في الاقتصاد كذلك، وهو يملك المنازل والشركات، ويملك حسابات ماليّة في البنوك، وأحياناً يملك حتى البنك نفسه. يجب التخفيض من مكانة الجيش لكي يصبح فرعاً من الخدمة الحكوميّة التابعة للشعب، وينبغي أن يكون له ميزانية معروفة وشفافة تماماً مثل ما نراه في دول الأوربيّة. أما بخلاف ذلك، فمثلاً هو الشأن بالنسبة إلى المؤسسة العسكريّة في مصر بقيادة السيسي، يستطيع الجيش بكل بساطة العبث بالاقتصاد وإسقاط زعيم منتخب من خلال حشد الغوغاء والناس الغاضبين في الشوارع.

في تركيا تم تطبيق برنامج اقتصادي قائم على الخصخصة، وقد ساعد ذلك على تعزيز فكرة تحكم الفرد في اقتصاد السوق الحرة؛ وكان ذلك مفيداً جداً في المقابل، من حيث تطوير المجتمع المدني، الذي أصبح يعارض بشدة التدخلات العسكرية .

التعليم هو المفتاح

من الواضح أنّ الخطوة الأكثر أهمية هي التعليم، فعلى عكس الاعتقاد الشائع، فإنّ القضايا المرفوعة ضد المسؤولين العسكريين في تركيا مثل قضية "المطرقة" وقضية "28 فبراير"، وسجن بعض أفراد الجيش الذين تورطوا في التخطيط لشنّ انقلابات، كل هذه الخطوات ليست هي السبب وراء إنهاء الحكم العسكري في تركيا. في النهاية، لا يمكنك سجن الفكر، فإذا كان الاعتقاد الذي يدعم "الوصاية من قبل الجيش" ما زال سائداً في المجتمع فإنّ هذه الأفكار سوف تقود إلى إسقاط أية حكومة بغض النظر عن عدد الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات. ولكن، ومن خلال التعليم المناهض للوصاية تمكّن المجتمع المدني التركي من تغيير نفسه وفقد الثقة في الحكم العسكري.

في الوقت الذي أهدر فيه العالم العربي قرناً مليئاً بالفتن والحروب الأهلية والتمرد والتدخلات العسكرية والدكتاتوريات، كشفت لنا التجربة التركية للديمقراطية الإسلامية شيئاً مهماً؛ فقبل خوض المعركة من أجل السّلمة، يجب أن نخوض معركة أخرى، وهي المعركة من أجل التعددية، وتقدير التنوع وتطوير الاحترام العميق والثابت للإنسان. يمكن للعرب أيضاً السير على نفس النهج وتقليص مراكز العسكريين ومواقعهم في السلطة وجعلها تابعة للسلطات المدنية المنتخبة؛ إنها مسؤولية من سينهض بهذه المهمة، وفي أثناء ذلك يتعيّن التحلي بالصبر والقيام بالتربية الاجتماعية المسبقة اللازمة من أجل تحقيق ذلك.

<https://www.harunyahya.info/ar/mqalat/fy-kyfyh-althrr-mn-alhkm-alaskry>